الجملة غير المستقلة صناعة في اللغة العربية

إستبرق تركي مهجهج **أسيل عبد الحسين حميدي الخفاجي**
جامعة بابل/كلية التربية للعلوم الانسانية
asselalkafagy@yahoo.com alsamaa.alzarqaa@yahoo.com

الملخص

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام علي سيد المرسلين محمد بن عبد الله وعلى آله الطيبين الأطهار وصحبه المنتجبينالأبرار.

أما بعد ... فلما كانت العربية التي شرفها الله عزّ وجل بنزول القرآن الكريم بها ووعد بحفظه فجعله عناية كثيرين، من العلماء الذين وهبوا حياتهم للعلم والمعرفة، أثرت أن أكون من عشاقها، ومن سيوف عزتها، وإن كان علمي ما يزال غرّاً صغيراً.

من المعلوم أن الجملة العربية نالت اهتمام علماء العربية اهتماماً كبيراً؛ لأنّها الوحدة الأساسية التي تشمل أهم خصائص اللغة.

لذا فقد رغبت في دراسة احد اقسام الجمل غير المستقلةوهو الجمل غير المستقلة صناعة، التي تقسم على ثلاثة أقسام:((الجمل غير المستقلة بالأصالة،والجمل غير المستقلة لأمرٍ عارض،والجمل غير المستقلة صناعة))، فجاء عنوان البحث ((الجملة غير المستقلة صناعة في العربية)) واقتضت طبيعة البحث أن يكون على مقدمة ومبحثين وخاتمة.

تطرقت في المبحث الأول إلى الجمل التي يضمر فيها القسم وهي على قسمين: أ- إضمار القسم الدال عليه اللفظ، ب- إضمار القسم الدال عليه المعنى، أو كانت ألفاظه جارية مجرى القسم.

أما المبحث الثاني فقط تطرقت إلى إضمار الفعل بعد الجملة الشرطية الطلبة، أو غير الطلبية. ويحذف الفعل المجاب له بالشرط في المواضع التي يتقدم فيها جواب الشرط، نحو: حذف الفعل بعد الأدوات الخاصة بالفعل: "هلا، ألّا، ولولا، لوما".

ويضمر الفعل في مسائل اخرى منها: إذا وقع خبراً، وكان كوناً عاماً. ثم خاتمة تضمنت اهم النتائج منها:

١-الجملة غير المستقلة صناعة يكون الاسناد فيها إما غير أصلي أو غير مقصودٍ لذاته.

٢-الجمل غير المستقلة تعني الجمل التي تكون خاضعة الى جمل اخرى في معناها.

وفي نهاية البحث اتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى أُستاذتي الفاضلة المتألقة بهاء الدكتورة أسيل عبد الحسين حميدي التي كان لها الفضل الأكبر في استواء هذا البحث على سوقه واكتماله على هذه الهيأة.

أدعو الله عزّ وجل أن يوفقني الى الصواب ويسهل عليّ إنجاز هذا العمل، خدمة للقرآن الكريم ومن الله التوفيق والصلاة والسلام على محمد النبي المختار وآله الطيبين الطاهرين.

الكلمات المفتاحية:إضمار القسم الدال عليه اللفظ، إضمار القسم الدال عليه المعنى، أو كانت ألفاظهُ جارية مجرى القسم، إضمار الفعل بعد الجملة الشرطية الطلبية،إضمار الشرط في الجمل الشرطية غير الطلبية،إضمار الفعل إذا وقع خبراً، وكان كوناً عاماً، رأي المحدثين في مسائل حذف الفعل.

Abstract

In the name of Allah the compassionate the merciful prayers and peace be upon the master of prophets Mohammad bin-Abdullah, upon the purified Ahlul-bait and his honest followers.

Allah has glorified the Arabic language when he sent the glorious Quran and promised to keep it since many scientists have dedicated their lives for the sake of science and knowledge. So, I decided to be one of its lovers al swords though I am at the first steps.

It is well known that the sentence in Arabic language has gained a great attention from the Arab linguists since it is the basic unit that has the features of the language.

I decided to study one of the types of the sentences in Arabic which is the non-sentences.

The non-independent sentences in Arabic are classified into three types:

1- Non-independent sentence by origin.
2- Non-independent sentences by a reason.
3- Non-independent sentences by artificially.

The chapter is called "The Non-Independent Sentence in Arabic Artificially". Its "conceptual function" and it divided into introduction, two chapter and preface.

Chapter One: The sentences in which swear is ellipted, such as: Ellipting the swear which is referred to by speech. Ellipting the swear which is referred to by meaning or its speeches are treated as swear.

Chapter Two: Ellipting the verb after the imperative conditional sentence such as: Ellipting the condition in non-imperative conditional sentences. Ellipting the verb after conditional conjunction. Ellipting the verb after the particles concerned with the verb لوما، لولا، الا، هلا .

There are other cases in which the verb is omitted as follows:

1- If it is a predicate and generic.
2- Ellipting the verb in interrogative responses.

The conclusion include:

1- The independence in Arabic is attributed to nature of predication which is either non-original or non-international by itself.
2- The non-independent sentence, mean the sentences which are related to other sentences in their meanings.

At the end of the paper, I would like to thank my beloved brilliant teacher Dr. Aseel Abdul HussienHumeidi without when this work has not been completed. I with that she will be a guide to follow.

Praise be due to the Almighty Allah and Prayers and Peace be upon his Prophet Mohammed and his Household.

Key words:Harboring section signifier him word, harboring section signifier it meaning, or were his words ongoing stream section, harboring act after conditional sentence order, harboring condition in conditional sentences is the order, harboring feedback if signed by a story, and it was Kuna years, opinion modernists in matters delete act .

المبحث الأول/إضمار القسم

هناك جمل قد تكون مستقلة في ظاهر الأمر تامة المعنى إلَّا أنّها عند أهل الصنعة غير مستقلة[١] ومن هذه الجمل:

أ- **الجمل التي يضمر فيها القسم:**يضمر القسم في مواضع كثيرة يمكن حصرها في قسمين: أولاً: ما دلَّ عليه اللفظ، والثاني: ما دلَّ عليه المعنى، أو كانت ألفاظه جارية مجرى القسم[٢]. وسنفصل القول في كلٍّ منهما:

(١) ينظر : الجملة العربية تأليفها واقسامها : د.فاضل السامرائي :١٥٢.

(٢) ينظر: بحوث نحوية في الجملة العربية: د. عبد الخالق زغير عدل: ٣٠٦.

أولاً: إضمار القسم الدال عليه اللفظ:يستغنى كثيراً عن القسم بجوابه إنْ أُكِّدَ الجواب بالنون، ذلك بأن يكون فعلاً مضارعاً مقترناً بلام جواب القسم،ومتصلة به نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، نحو: لأُكرمَنَّكَ، أي: بالله، أو والله، أو تالله لأُكرمَنْك(١).

قال سيبويه:((وسألته عن قوله: "لَتَفْعَلَنَّ" إذا جاءت مبتدأةً ليس قبلها ما يُخْلَفُ به، فقال إنَّما جاءت على نَّية اليمين، وإن لم يُتكلَّم بالمحلوف به)) (٢).

وقال ابن جني:((ومن الزائد العائد بالتمام إلى النقصان قولك: "يقوم زيد" فإن زدت اللام والنون فقلت: "لَيَقُوْمَنَّ زيد" فهو محتاج إلى غيره وإن لم يظهر هنا في اللفظ، ألَّا ترى أن تقديره عند الخليل أنه جواب قسم، أي: أُقسم لَيَقُوْمَنَّ أو نحو ذلك))(٣).

وذهب الرضي إلى مثل ذلك،حيث قال:((ويستغني كثيراً عن القسم بجوابه إن أكد بالنون،نحو: "لأضْرِبَنَّكَ"))(٤).

وقد يستدل على القسم المحذوف باللام الموطئة قبل الشرط للتنبيه على القسم المحذوف،قال سيبويه: ((ذلك:﴿ لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ ﴾(٥) إنّما دخلت اللام على نية اليمين))(٦) وبجواب القسم المقترن باللام والمؤكد بالنون معاً.

وقال ابن يعيش:إن((قولك والله لَئنْ أكرمتني لأَكْرِمَنَّكَ. فاللام الأولى مُؤَكِّدَةٌ وطّأت للجواب،والجواب لأُكرمنّكَ، وهو جواب القسم، والشرط ملغى لا عمل له، لأَنَّكّ صدَّرت بالقسم))(٧)
لذلك فإنَّها سميت موطئة؛لأنَّ جواب القسم يتعقبها فهي موطئة لذكر الجواب وليست جواباً للقسم(٨).

وذهب ابن هشام إلى أَنَّ جواب القسم المقدر قبل الشرط قد يُغني عن خبر المبتدأ المشبه بجواب الشرط المحذوف نحو قوله تعالى:﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾(٩)،والتقدير: والله ليمسّنَّ إن لم ينتهوا يمس(١٠).

وقد تحذف اللام الموطئة ويكتفي بجواب القسم للدلالة على القسم المحذوف. كما يرى الرضي: في أنَّه ربما حذفت اللام الموطئة قبل الشرط واكتفى بجواب القسم للدلالة على القسم المحذوف، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾(١١)، فثمة قسم مقدر قبل الشرط، والتقدير "لَئن أطعتموهم" بدلالة الجواب. إذ لو كان الجواب للشرط لقيل "فإنكم مشركون"، فالجواب هنا دليل على القسم المقدر (١٢).

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: لابن مالك: ٨٦٦/٢، ومغني اللبيب: لابن هشام: ٨٤٦/٢، والبرهان : للزركشي: ٢٢/٣.
(٢) كتاب سيبويه :١٠٦/٣.
(٣) الخصائص: لابن جني:٤٨٧.
(٤) شرح الرضي على الكافية٣٣٠/٤.
(٥) الأعراف: ١٨.
(٦) كتاب سيبويه :١٠٨/٣.
(٧) شرح المفصل: لابن يعيش: ٢٢/٩.
(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٤١/٩.
(٩) المائدة: ٧٣.
(١٠) ينظر: مغني اللبيب: لابن هشام: ٥٣١/٢.
(١١) الإنعام: ١٢١.
(١٢) شرح الرضي على الكافية: ٣٢٤/٤.

ويستدل على القسم أيضاً باللام المقترنة بـ"قد" والمصدِّر بها الجواب نحو قوله تعالى:﴿ لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا ﴾[١]،[٢] ونحو قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥٓ ﴾[٣].

إلَّا إنَّ الرضي أنكر الاستدال على القسم باللام المقترنة بـ(قد) المصدر بها الجواب، وبـ(لام الابتداء) التي يسمونها لام القسم إذ لا يوجد دليل على جوابي القسم في قوله تعالى:لَّقَدۡ﴿ سَمِعَ ٱللَّهُ ﴾[٤] قولك: "لزيد قائم"، خلافاً للكوفيين))[٥].

الخلاف في اللام الداخلة على المبتدأ

اختلف النحويون في اللام الداخلة على المبتدأ. أهي لام ابتداء أم لام جواب القسم؟ذهب الكوفيون إلى أنّ اللام في قولهم:"لَزيْدٌ أفضل مِنْ عَمرو" جواب قسم مُقدرّ، والتقدير: والله لَزَيْدٌ أفضل من عمروٍ ،فأُضمر اليمين اكتفاء باللام منها،وذهب البصريون إلى أنَّ اللام لام لابتداء. وكلا الطرفين قد جاء بأدلة عقلية ومنطقية[٦]. وذهب المخزومي إلى أنَّه ليس هناك فائدة علمية من تعدد اللام باعتبارها لام الابتداء حيناً. ولام قسم حيناً آخر. حيث قال: ((ويخيّل إلي أنّ الكوفيين على حقٍّ في اعتبار "لام الابتداء" لاما تقع في جواب القسم ؛لأنّ ما يؤديه مثل قولهم: "لخالد مجتهد"عند حذف القسم هو نفس ما يؤديه قولهم:"والله لخالد مجتهد". من إرادة التوكيد ومحاولة إزالة الشك من نفس المخاطب الذي يشك أو يخيّل إلى المتكلم أنه يشك في نسبة الاجتهاد إلى خالد، ما دام كذلك فليس في تعدد اللام...من فائدة علمية))[٧].

وهذه اللام تقع تأكيداً للقسم. قال الغلاييني:((لام القسم هي التي تقع في جواب القسم تأكيداً له كقوله تعالى: ﴿ لَقَدۡ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا ﴾[٨]، والجملة بعدها جواب القسم.وقد يكون القسم مُقدراً، كقوله سبحانه:﴿ لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [٩]))[١٠].

وذهب أيضاً إلى أن اللام الموطئة للقسم تدخل على أداة الشرط للدلالة على أنّ الجواب بعدها هو جواب لقسم مُقدر قبلها، لا جواب الشرط، نحو:"لَئنْ قُمْتَ بواجباتِكَ لأَكْرَمْتُكَ" وهو قائم مقام جواب الشرط مغنٍ عنه[١١].

أما الدكتور فاضل السامرائي فإنَّه يرى أنَّ هذا من باب التوكيد وليس من باب القسم نراه يقول:((فهذا كله ليس بقسم فيما أرى وإنّما هو توكيد فحسب. وهل يحتمل المعنى القسم في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ كُنتُمۡ تَمَنَّوۡنَ

(١) الأعراف: ٥٩.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: لابن هشام: ١/٢١٩-٢٣٠.

(٣) آل عمران: ١٥٢.

(٤) آل عمران: ١٨١.

(٥) شرح الرضي على الكافية: ٤/٣٣٠.

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي بركات الأنباري:م١،٨٥/٣٩٩.

(٧) مدرسة الكوفة ومنهاجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي: ٣٠٧.

(٨) يوسف: ٩١.

(٩) الأحزاب: ٢١.

(١٠) جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني: ٣/٢٦٧.

(١١) ينظر المصدر نفسه: ٣/٢٧٢..

ٱلۡمَوۡتَ ﴾[١]،والمخاطبون يعلمون ذلك مقرون به وليسوا منكرين له؟ وهل يحتمله قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ أَتَوۡاْ عَلَى ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلَّتِيٓ أُمۡطِرَتۡ مَطَرَ ٱلسَّوۡءِ ﴾[٢] وهم يأتونها في أسفارهم وليسوا منكرين لذلك يخيل إلي إن المعنى على التوكيد وحسب...وكذلك ما فيه نون التوكيد نحو... قوله:﴿ لَنُخۡرِجَنَّكَ يَٰشُعَيۡبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرۡيَتِنَآ أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۚ ﴾[٣]. فهل في قوله تعالى:﴿ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۚ ﴾ قسم؟ وهل يستقيم الكلام إذا قلت: "والله لتعودن في ملتنا"؟ وهل يدل ذلك على المعنى المراد؟...ومثل ذلك ما فيه اللام التي يسمونها موطئة فهي ليست قسماً فيما أرى بل هي لزيادة التوكيد فحسب، فليس ثمة قسم فيما أحسب في قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَهُمۡ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ ﴾[٤]،إذ هو لا يحتاج إلى قسم فيما يبدو))[٥].

ثانياً– إضمار القسم الدال عليه المعنى،أو كانت ألفاظهُ جارية مجرى القسم:

أشار سيبويه إلى القسم المضمر الدالّ عليه المعنى بقوله: ((وأمّا إنْ فتكون للمجاوزة، وتكون أنْ يُبتدأ ما بعدها في معنى اليمين، وفي اليمين كما قال الله عزَّ وجل: ﴿ إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ ﴾[٦] وقوله:﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٞ لَّدَيۡنَا مُحۡضَرُونَ ﴾[٧]))[٨].

وذهب المخزومي مذهب سيبويه حيث قال:((قد يستدل على القسم من سياق القول، نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ ﴾[٩]، وقوله تعالى ﴿ كَلَّاۖ لَيُنۢبَذَنَّ ﴾[١٠]))[١١].

أما ما كانت ألفاظه جارية مجرى القسم، نحو: جاهدْتُ، وأوثقتُ، وأخذتُ، وعلم الله وشهد الله، وعمرك الله، نحو قوله تعالى:﴿ وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ ﴾[١٢]. قال سيبويه: ((واعلم أنَّكَ إذا أخبرت عن غيرك أنّه أكّدَ على نفسه أو على غيره فالفعل يجري مجراه حيث حلفت أنت وذلك قولك: ....وأخَذَ عليه لا يفعلُ ذلك أبداً...ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾[١٣]))[١٤]. فإذا أجيب اللفظ بجواب القسم كان جارياً مجراه.

---

(١) آل عمران: ١٤٣.

(٢) الفرقان: ٤٠.

(٣) الأعراف: ٨٨.

(٤) الزخرف: ٨٧.

(٥) معاني النحو: د. فاضل السامرائي:٤/٥٥٩-٥٦٠، وينظر أيضاً: الجملة العربية تأليفها وأقسامها: د. فاضل السامرائي: ١٩٣.

(٦) الطارق: ٤.

(٧) يس: ٣٢.

(٨) كتاب سيبويه: ٣/١٥٢.

(٩) مريم: ٦٩.

(١٠) الهمزة: ٤.

(١١) في النحو العربي قواعد وتطبيق: د. مهدي المخزومي: ١٢٠-١٢١.

(١٢) آل عمران: ١٨٧.

(١٣) البقرة: ٨٣.

(١٤) كتاب سيبويه: ٣/١٠٦.

وأشار الرضي إلى ذلك بقوله:((وقد يقوم مقام القسم،(حقًّا)، و(يقيناً)، و(قطعاً)...وكلاّ إذا لم يكن ردعاً نحو قوله تعالى: ﴿ كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ ﴾))[١].

نستنتج مما سبق أن الجمل التي تقع جواباً لقسم مقدر عند بعض النحويين من الجمل غير المستقلة صناعة؛ ذلك لأنّ الإسناد فيها غير مقصود لذاته. إلَّا أنّها في الواقع جمل مستقلة تامة المعنى فلا تحتاج إلى تأويل وتقدير ففي قولنا: "لَيَذهَبَنَّ أخوك" نجد أنّ هذه الجملة غير مستقلة عند من يرى أنّها واقعة في جواب قسم مقدرٍ. وهي جملة مستقلة عند من يرى أن اللام في ليذهبن لام الابتداء وليس لام القسم.

المبحث الثاني/إضمار الفعل بعد الجملة الشرطية الطلبية أو غير الطلبية

أولاً: إضمار الفعل بعد الجملة الشرطية الطلبية:ذهب النحويون الى اضمار جملة الشرط في الجملة الواقعة في جواب طلب،قال سيبويه: ((هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمرٍ أو نهي أو استفهامٍ أو تمنٍ أو عَرْضٍ)) [٢]..

وذهب سيبويه إلى أنَّ الفعل ينجزم بعد هذا كُله بإضمار شرط. ومذهب الخليل أنَّ الفعل مجزوم بالطلب نفسه قال سيبويه ((زعم الخليل: أنَّ هذه الأوائل كلها فيها معنى إنْ فلذلك انجزم الجواب [٣].

ففي قولنا ادْرُسْ تنجحْ، ولا تَكْذُبْ تَسْلَمْ، واللُهمْ ارْزُقْني مالاً أتصدَّقُ به،وأَينَ بَيْتُكَ أرزُك ،ولَيْتَ لِي وَلداً يَرثني، وألَّا تَنْزِلْ عِنْدنا تُصِب خيْراً. يكون التقدير في الأول ادرس فان تدرس تنجح، وفي الثاني لا تكذب فإن لا تكذب تسلم، وكذا التقدير في البواقي[٤].

وذهب ابن السراج إلى أنّ حرف الجزاء قد يحذف مع ما عمل فيه ويكون في الكلام دليل عليه[٥].

وقال في موضع آخر:((الذي يحذف فيه حرف الجزاء مع ما عمل فيه فيما بقي من الكلام دليل عليه وذلك إذا كان للفعل جواباً للأمر والنهي أو الاستفهام أو التمني أو العرض، ... فإن كان للاستفهام وجه من التقدير لم تجزم جوابه)) [٦].

وذهب ابن يعيش إلى أن الجواب المحذوف هو جواب الشرط حيث قال: ((اعلم أن الأمرَ والنهي والاستفهام والتمني والعرض يكون جوابها مجزوماً، وعند النحويين أنّ جزمَه بتقدير المجازاة ، وأنّ جواب الأمر الأشياء التي ذكرناها معه هو جواب الشرط المحذوف في الحقيقة ؛لأنّ هذه الأشياء غير مفتقرة إلى جواب، والكلام بها تامٌ ألَّا ترى أنك إذا أمرت فإنما تطلبُ من المأمور فعلاً، وكذلك النهي. وهذا لا يقتضي جواباً ؛لأنّك لا تريد وقوف وجود غيره على وجوده، ولكن متى أتيت بجواب كان على هذا الطريق. فإذا قلت في الأمر: ائتني أُكرمْك...فتقديره... ائتِنِيْ إن تأتني أُكرمْك...والنهيُ قولك: لا تزره زيداً يُهنْك على تقدير إنْ لا تزره يُهنْك...وإذا قلنا أكرمْ زيداً يُكرمْك فالذي تُضمره من الشرط إنْ تُكرمْ زيداً...والاستفهام أين بيتُكَ أزرْك، كأنه قال أين بيتك إن أعلمْ مكان بيتك أزرْك وأمَّا التمني فقولك: ليت زيداً عندنا يحدِّثنا. فيحدِّثنا جُزمَ؛ لأنَّه جوابٌ، والتقدير إن يكنْ

---

(١) شرح الرضي علي الكافية: ٤/٣٣٠.

(٢) كتاب سيبويه: ٣/٩٣.

(٣) المصدر نفسه:٣/٩٤.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه: ٣/٩٣-٩٤، والأصول: لابن السراج: ٢/١٦٢، الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ)، تحق: حسين فرهود الشاذلي، ط١، مطبعة التأليف، مصر، القاهرة، ١٩٩٦: ١/٩٢٢، شرح المفصل: لابن يعيش: ٣/٩٣-٩٤، الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب: ٢/٣٥.

(٥) ينظر: الأصول: لابن السراج: ٢/١٥٨.

(٦) الأصول ابن سراج:٢/١٦٢.

عندنا. ...وأمَّا العرض فقولك: ألا تنزلُ عندنا تُصبْ خيراً، فقولك: ألا تنزلُ هو العرض...وتقديره إن تنزلْ عندنا تُصبْ خيراً)) [١] .

وقد أضمر حرف الشرط بعد هذه الأشياء؛لأنَّها تستغني عن ذكره،وتكتفي بذكرها عن ذكره، إذا كانت غير واجبة وصار الثاني مضمون الوجود إذا وُجد الأول[٢].

وذهب الرضي إلى أنَّه:كُلّ ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء،يصح أن يجاب بمضارع مجزوم إلَّا النفي ؛لأنَّ غير النفي منها طلب...والطلب أظهر في تضمن معنى الشرط...ثم اعلم أنَّه يجوز جزم الجواب بعد الأمر المدلول عليه بالخبر، نحو:..."اتقي الله امرؤ وفعل خيراً،يثبْ عليه وكذا أسماء الأفعال، نحو:(صه) (نَزال) والأمر المقدر،نحو:الأسد الأسد تنج[٣].

وذهب النحويون المحدثون مذهب القدماء. إذ ذهب برجشتراسر إلى أن الشرط قد يستغني فيه عن الأداة، نحو: "سَمِّنْ كلبَك يُقتُلْك"،أي: إن سمنت كلبك قتلك،أو فسيقتلك. فالمضارع المجزوم هنا جواب عن الأمر ومعناه معنى جزاء الشرط، الذي ينوب عن الأمر...وفي قولنا:"ليته عندنا يحدثنا" بمعنى:أني أحب أن يحدثنا فالمضارع هنا هو لبيان معنى ما سبقه[٤].

وذهب الدكتور مصطفى الغلاييني إلى أنَّ الفعل ينجزم بعد الطلب ولا يشترط فيه أنْ يكون الطلب بصيغة الأمر، والنهي،والاستفهام،أو غيرها من صيغ الطلب. بل ينجزم الفعل بعد الكلام الخبري،إن كان طلباً في المعنى، كقولك: "تطيعْ أبويكَ، تلقَ خيراً"،أي:"أطعهما تلق خيراً" فالمضارع مجزوم؛ لأنّه جواب طلب في المعنى، وإن كان خبراً في اللفظ[٥].

أما الدكتور فاضل السامرائي فقد ذكر:((أن العبرة بمدلول العبارة لا بصورتها فإن كان مدلولها إنشاء كانت إنشاء وإن كان مدلولها خبراً كانت خبراً بغض النظر عن صورة التعبير فقولك (صبرَك يا خالد) طلب سواء قدرت اصبر صبرك أم أسألك صبرك وقوله تعالى:﴿ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا ﴾[٦]،

طلب أي اغفر لنا سواء قدر الكلام (اغفر غفرانك) أو نسألك غفرانك)) [٧]

وجعل الإغراء والتحذير من هذا الباب سواء كان بالنصب أو الرفع، فقولك: "السلاحَ السلاحَ" بالنصب إغراء وكذلك بالرفع ((السلاحُ السلاحُ)) فهو طلب على أي حال وأيّاً كان التقدير ومما يدل على الطلب قولهم "الأسد الأسد تنج" تجزم تنج ولو لم يكن طلباً لم يجزم الفعل. [٨]

((ويشترط في صحة الجزم بعد النهي أن يصحّ دخول (إن) الشرطية عليه، نحو:"لا تدنُ من الشر تسْلمْ" إنْ يصحُّ أن تقول:"إلا تدنُ من تسلم" فإذا لم يصلحّ دخول إن عليه وجب رفع الفعل بعده نحو: (لا تدنُ من الشرّ تهلك)برفع تهلكُ إذ لا يصحّ أن تقول:إلَّا تدن من الشر تهلك، لفساد المعنى المقصود...)) [٩] وقال:((لا يجزم

---

(١) شرح المفصل: لابن يعيش: ٨٤/٧-٨٦

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٨٨/٧.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٢١/٤-١٢٣.

(٤) التطور النحوي: برجشتراسر: ١٩٦-١٩٧.

(٥) ينظر: جامع الدروس العربية: د. مصطفى الغلاييني: ٢٠٢/٢-٢٠٣.

(٦) البقرة /٢٨٥

(٧) الجملة العربية تأليفها وأقسامها: د. فاضل السامرائي: ١٨٠-١٨١.

(٨) ينظر: المصدر نفسه:١٨١.

(٩) جامع الدروس العربية: د. مصطفى الغلاييني:٢٠٣/٢-٢٠٤.

الفعل بعد الطلب إلَّا إذا قُصدَ الجزاء، بأن يقصد بيان أن الفعل مسببٌ عما قبلهُ، كما أنَّ جزاء الشرط مُسببٌ عن الشرط فإن لم يقصد ذلك وجب الرفع إذ ليس هنالك شرطٌ مقدّرٌ)) [١].

وذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أنَّ جواب الطلب هو أسلوب شرطي يختلف عن أسلوب الشرط المشهور الذي تذكر فيه أداة الشرط وفعله وجزاءه، فالارتباط في (جواب الطلب) ليس ارتباطاً بأداة الشرط بل ارتباط بمعنى الجزاء، وفعل الشرط في الشرط المشهور يكون فعلاً ماضياً أو مضارعاً بخلاف (جواب الطلب) فإن فعل الشرط فيه يكون طلباً دائماً. ويؤدي معنى لا يؤديه أسلوب الشرط المشهور، نحو قوله تعالى:﴿ فَٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُخۡرِجۡ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلۡأَرۡضُ﴾[٢]،(فادع لنا ربك) في الآية الكريمة يختلف معناها عن قولنا:(إن تدع لنا ربك) ففي الأولى تفيد أنَّ الدعاء مطلوب مراد للقائلين بخلاف الثانية فإنَّه لا يدل على أنَّ الدعاء مطلوب لهم. وكذلك بقية أنواع الطلب فالجزاء يكون جواباً للتمني والاستفهام والعرض والتحضيض والنهي، مما لا يؤدي بالشرط ففي الشرط فائدة واحدة هو اقتضاء الأسباب لمسبباتها وفي هذا التعبير فائدتان: هما فائدة الشرط المذكورة. والثانية معنى الطلب من أمر ونهي...ونحوه مما لا يتحقق بالشرط[٣].

فقولك:"أعْطني تستدم مودتي"،"ادرسْ تنجحْ"، "لا تَكْذبْ يثق الناس بك" على تقدير الشرط والمعنى إنْ تعطي تستدم مودتي وإنْ تدرسْ تنجح، وإنْ لا تَكذبْ يثق الناس بك. فهذا من الأسلوب الخبري؛ لأنَّه محتمل للصدق والكذب. ويختلف الحكم باختلاف التقدير وذلك نحو: أرسل معي رجلاً يعينني" فجملة يعينني تحتمل أنْ تكون نعتاً فيكون الكلام طلباً والمعنى (أرسل معي رجلاً معيناً)، ويحتمل أن تكون جملة استئنافية والمعنى (أرسل معي رجلاً فهو يعينني) فيكون الكلام جملتين: جملة (أرسل معي رجلا) و هي جملة طلبية وجمل (يعينني) وهي خبرية[٤].

نستنتج مما سبق أنّ الجملة الشرطية الطلبية من الجملة غير المستقلة صناعة؛ وذلك لأنّها على تقدير شرط جزء الفعل المضارع لذلك فهي غير مستقلة صناعة؛لأنّ الإسناد يكون فيها غير مقصود لذاته.إذاً أن جواب الشرط يحتاج إلى جزاء الشرط فهما كالمبتدأ أو الخبر لا يستغني أحدهما عن الآخر.

ثانياً: إضمار الشرط في الجمل الشرطية غير الطلبية

١- حذف الفعل بعد أداة الشرط، إذا تقدم الفاعل في عبارة الشرط: اختلف النحويون في عامل الرفع في الاسم الواقع بعد إن الشرطية.

إذ يرى الكوفيون أن عامل الرفع هو فعل مقدر،ويرى الأخفش أنَّه مرفوع بالابتداء. واحتج الكوفيون بأنَّ أصالة إنْ الشرطية جوزت تقديم مرفوع معمولها عليه وتمسك البصريون بعدم جواز تقديم الفاعل على رافعه[٥].

لذا ذهب بعض النحويين القدماء إلى أنَّ أدوات الشرط لا تليها الجمل الاسمية؛ لأَنَّ الشرط سياق فعلي لذا فلا بدّ من تقدير فعل من لفظ الفعل الظاهر ليكون الاسم المرفوع فاعلاً للفعل المفسر. ففي قوله تعالى:﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ ﴾(سورة التوبة/٦)،وقوله:﴿ قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ ﴾(سورة

(١) المصدرنفسه:٢/٢٠٤.

(٢) البقرة/٦١ .

(٣) ينظر: معاني النحو: د. فاضل السامرائي:٤/٣٩٨-٣٩٩.

(٤) الجملة العربية تأليفها و أقسامها: د. فاضل السامرائي: ١٧٨-١٨٠.

(٥) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: لأبي بركات الأنباري، المسألة: الخامسة والثمانون: ٢/٦١٥-٦١٦.

الإسراء/١٠٠)،وقوله:﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾ (سورة الانشقاق/١) ، قدروا الآية الأولى: ((إن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك))، وقدروا الثانية: ((إذا انشقت السماءُ انشقت))، وقدروا الثالثة: ((لو تملكون تملكون)) [١]؛ ((لأنَّ الأصل في (لو تملكون): لو تملكون تملكون، فلما حذف الفعل انفصل الضمير)) [٢].

٢- **حذف الفعل المجاب له الشرط، عندما يتقدم فيها جواب الشرط:**يحذف جواب الشرط وجوباً إذا تقدم عليه أو اكتنفه كما يدل عليه وكان فعل الشرط ماضياً. نحو: "أزورك إن زرتني"، ونحو قوله تعالى:﴿ وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهۡتَدُونَ ﴾ (البقرة/٧٠) [٣].

وذهب الأزهري إلى ((أنَّ المتقدم ليس جواباً والدليل على ذلك أن المتكلم أخبر جازماً، ثم بدا له التعليق، فهو كالتخصيص بعد التعميم، بخلاف من بنى كلامه من أول الأمر على الشرط، فإنَّ الجواب المعنوي؟ يتأخر في كلامه،فيكون جواباً في الصناعة والمعنى))[٤].

وذهب النحويون إلى أن (أداة الشرط) تقتضي فعلين، وأنَّها عاملة فيهما جميعاً، ولها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب،لكونه يحذف عندهم أحياناً فيقدرونه بدلالة ما سبق الأداة من الكلام[٥].

٣- **حذف الفعل بعد الأدوات الخاصة بالفعل: "هلا، وألّا، لولا، لوما"**.ذهب النحويون إلى أنَّه إذا وقع اسم بعد هذه الأدوات ففيه فعِل مضمر[٦].

قال ابن يعيش:((أما هلا ولولا وألّا ولوما إذا وقع الاسم(بعدها)، وكان بعدها فعلٌ واقع على ضميره لم يكن بُدٌّ من نصب ذلك الاسم بفعل مضمر يفسرِّه الظاهر...فإذا وقع بعدها اسم فلا يكون إلَّا على تقدير فعل))[٧].

ففي قولنا:"هلا زيداً أكرمته" تقدير الكلام عند النحويين: هلا أكرمت زيداً أكرمتهِ"؛ ذلك لأنَّ الفعل أكرمته فعل متعد إلى واحد، وقد اتصل به ضمير المفعول به، فسدت حاجته، ولم تعد به حاجة إلى أن يتعدى إلى غيره، وإذا أبطل أن يكون الاسم المنصوب المتقدم مفعولاً للفعل الظاهر فلا بُدّ أن يكون مفعولاً لفعل آخر تُرك إظهاره[٨].

ذهب الرضي إلى أنّ حرف التحضيض لا يدخل إلَّا على الأفعال والفعل بعدها قد يقدر، إما مفسراً، نحو: "هلاّ زيداً ضربته"، أو غير مفسّر، نحو:"إن سيفاً فسيف"[٩].وهناك مسائل أُخر يحذف فيها "الفعل" ومن هذه المسائل:

١- **إذا وقع خبراً، وكان كوناً عاماً:**ذهب النحويون في نحو:(زيد عندك أو في الدار) إلى أنّ الجار والمجرور والظرف متعلقان بالفعل، أو بما شبهه، وفي كل موضع وجد فيه ظرف أو جار ومجرور يكون الخبر في الحقيقة هو الذي تعلق بالظرف أو الجار والمجرور. فيكون تقدير المحذوف فعلاً؛ لأنّ الأصل في العاملِ أنْ يكون فعلاً،

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٥٨/١-٢٥٩، الأصول: لابن السراج: ٢٢/٢، ٢٣١/٢، وشرح المفصل: لابن يعيش: ٩٠/٢-٩١، شرح الرضي على الكافية: ١٧٤/١-١٧٥، مغني اللبيب: لابن هشام: ٨٢٧/٢، وحاشية الصبان: ٢٢/٤.

(٢) مغني اللبيب: لابن هشام: ٨٤٩/٢.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: لابن هشام: ٨٤٩/٢، في النحو العربي نقد وتوجيه ،مهدي المخزومي /٢٢١.

(٤) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري: ٤١٢/٢.

(٥) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: لأبي بركات الأنباري:المسألة الرابعة والثمانون ٦٠٧/٢.ومغني اللبيب: لابن هشام:٨٤٩/٢. شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري: ٤١٢/٢.

(٦) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٦٨/١، الأصول: لابن السراج: ٢٣٤/٢، شرح المفصل: لابن يعيش: ٩١/٢-٩٢.

(٧) شرح المفصل: لابن يعيش: ٩١/٢.

(٨) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٦٨/١، الأُصول: لابن السراج: ٢٣٤/٢.

(٩) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٢٦/١-٤٢٨.

وأصل الكلام عندهم: "زيد استقر أو حصل أو كان في الدار، وعمرو استقر أو حصل أو كان أمامك. وحذف الفعل هنا؛ لأنَّه كون عام مفهوم مدلول عليه بقرائن القول(١).

ففي هذه المسألة يقدر كوناً مطلقاً وهو:كائن أو مستقراً أو مضارعهما إن أُريد الحال أو الاستقبال، ويُقدر كان أو استقر أو وصفهما إن أُريد المضي،أما إذا جهلت المعنى فقدّر الوصف فهو صالح في الأزمنة كلها. وإن كانت حقيقة الحال(٢).

المواضع التي يضمر فيها ناصب الظرف وجوباً:

١-أن يقع الظرف خبراً، نحو: "زيدٌ عندك".

٢-أن يقع صفة، نحو:"مررتُ بطائرٍ فوق غُصنٍ".

٣-أو صلة، نحو:"رأيتُ الذي عندكَ".

٤-أن يقع حالاً، نحو: "رأيت الهلال فوق السحاب".

٥-أن يكون مشتغلاً عنه،نحو:"يوم الخميس صمت فيه".

٦-أن يكون مسموعاً بالإضمار لا غير،نحو:من ذكر أمراً تقادم زمانهُ حينئذٍ الآن،أي:"كان ذلك حينئذٍ وأسمع الآن"(٣).

٢- حذف الفعل في جواب الاستفهام: قال ابن هشام:((ويكثر في جواب الاستفهام، نحو: "ليقولُنَّ الله"(٤).أي ليقولن خلقهم الله. وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربُّكم؟ قالوا: خيراً)) (٥).وغير ذلك من المسائل الأُخر التي يضمر فيها الفعل(٦).

رأي النحويين المحدثين في مسائل حذف الفعل:ذهب أغلب المحدثين إلى أنه لا يوجد فعل محذوف في المسائل التي ذكرناها. ونقدوا مذهب النحويين القدماء بقولهم:ان الذي أوقع النحويين القدماء في هذه المشكلات التي صنعوها صنعاً؛ ذلك لأنّهم كانوا يبنون تقسيمهم للجملة على أساس لفظي محض،فإذا كان صدر الجملة اسماً فهي اسمية. وإذا كان صدرها فعلاً فهي فعلية. لذلك راحوا يتمحّلون ويتكفلوا التأويلات والتقديرات، ففي قوله تعالى:﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ ﴾(التوبة: ٦).هي جملة اسمية في نظرهم؛ لأنَّها مصدرة باسم، ثم لاحظوا أنَّ هذه الجملة وقعت شرطاً، وأنّ جملة الشرط فعلية؛لأنَّ الشرط سياق فعلي. فأعربوا الاسم المتقدم فيها "أحدٌ" فاعلاً، ولكن لا للفعل المذكور؛ لأنَّ الفاعل لا يتقدم على الفعل،بل واجب الحذف مفسِّر بالفعل المذكور فالتقدير: إن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك(٧).

وهذا مما لا ينطق به عربي فصيح كان يفكر في مثل هذا،أو يستسيغ مثل هذا(٨).

---

(١) مغني اللبيب: لابن هشام: ٢/٥٨١-٥٨٢

(٢) ينظر: مغني اللبيب: لابن هشام: ٢/٥٨٥، وشرح التصريح: خالد الأزهري: ١/٢٠٦.

(٣) ينظر: أوضح المسالك: لابن هشام الأنصاري، ٢/٢٤٧، ومغني اللبيب: ٢/٥٨١-٥٨٢، وشرح التصريح: خالد الأزهري: ١/٢٠٨، الأشباه والنظائر: السيوطي: ١/٢٣٦-٢٣٧.

(٤) سورة العنكبوت: ٦١

(٥) مغني اللبيب: لابن هشام: ٢/٨٢٧.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: لابن هشام: ٢/٨٢٧-٨٢٨.

(٧) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي. وفي النحو العربي قواعد وتطبيق: د. مهدي المخزومي: ٨٥. وإحياء النحو: د. إبراهيم مصطفى: ٣٤-٣٦.

(٨) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق: د. مهدي المخزومي: ٨٥.

وذهب المخزومي إلى أنَّه لا مانع من تقديم الفاعل، حيث قال:((فالجملة فعلية،والمرفوع فيها فاعل مقدم،وأداة الشرط واقعة في سياقها،وليس بالكلام حاجة إلى تقدير فعل كما زعم النحويون أنّه حذف مفسراً))[١].

فالجملة بها اداة شرط ما دامت الجملة حاوية كل مقوماتها، ففيها أداة شرط، وفيها عبارة الشرط، وفيها عبارة الجواب،وفيها تعليق أمر على أمر. فلا حاجة إلى تقدير فعل مدلول عليه بالفعل السابق الأداة[٢].

((وإذا صح تقديم جواب الشرط على الأداة...فليس فيها حاجة إلى تقدير فعل آخر متصيد من الكلام السباق للأداة))[٣].

وكذلك أدوات التحضيض كهلا في نحو قوله: هلا زيداً أكرمته، والسياق الفعلي والاسم المنصوب بعد هلا المتقدم مفعول للفعل المتأخر،(أكرمتهُ) وقد زعم النحويون أنَّه حذف مفسراً[٤].

إلَّا أنّ الدكتور عباس حسن ذهب مذهب النحويين القدماء فهو يرى: أنَّ أداة الشرط لها الصدارة في الكلام فلا يصح أنَّ يسبقها شيء من جملة الشرط ومن جملة الجواب ولا من متعلقاتها، وإذا كان الجواب جملة مضارعية مضارعها مرفوع جاز أن تكون دليل الجواب وليس الجواب؛ لأنَّ الجواب محذوف[٥].

نستنتج مما سبق أنَّ هذه الجمل من الجمل غير المستقلة صناعة؛ ذلك لأنَّ النحويين بتقديراتهم وتأويلاتهم جعلوا الإسناد فيها غير مقصودٍ لذاته.فهي جمل مستقلة تامة المعنى عند من يرى لا وجود لفعل محذوف في هذه المسائل التي أَشرنا إليها لا في المعنى ولا في التقدير.

الخاتمة

توصل البحث إلى عدة نتائج هي :-

١-تكون الجمل غير المستقلة صناعة في ظاهر الأمر تامة المعنى ، إلَّا أنها عند أهل الصنعة غير مستقلة من حيث الصناعة النحوية.

٢-الجمل التي يضمر فيها القسم من الجمل غير المستقلة عند من يرى أنها واقعة في جواب قسم مقدر .

٣-ينجزم الفعل عند الطلب .ولا يشرط أن يكون الطلب بعضه:كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ، بل ينجزم بعد الكلام الخبري إذا كان طلباً في المعنى ، نحو : تطيعُ أبويكَ، تلقَ خيراً ،أي:أطعمهما تلقَ خيراً.

٤-يختلف جواب الطلب عن جواب الشرط المشهور الذي تذكر فيه أداة الشرط وفعله وجزاؤه،فالارتباط في جواب الطلب ليس بأداة الشرط،بل ارتباط بمعنى الجزاء،وفي فعل الشرط في المشهور،ويكون الفعل ماضياً أو مضارعاَ ،أما في جواب الشرط يكون فيه الفعل طلباً دائماً .ويختلف أيضاً في تأدية المعنى المراد ففي جواب الطلب فائدتان ، الأولى : فائدة الشرط ، والثانية معنى الطلب من أمرٍ أو نهي أو استفهامٍ وغيره مما لا يتحقق بالشرط .

٥-الجمل الشرطية الطلبية من الجمل غير المستقلة صناعة ؛ لأنَّ الإسناد فيها غير مقصودٍ لذاته . فجأت بفعل الذي هو الشرط يحتاج إلى جزاء الشرط ، ولا يستغني أحدهما عن الأخر.

٦-ذهب النحويون إلى أن الفعل يحذف في مواضع منها:

أـــ إذا تقدم الفاعل على أداة الشرط .

---

(١)النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي: ٢٢١.

(٢) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق: د. مهدي المخزومي: ١٢٩.

(٣) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق: د. مهدي المخزومي: ٨٥، في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي: ٢٢٢. احياء النحو: د. إبراهيم مصطفى: ٣٤.

(٤) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي: ٢٢٢،٢١٧.

(٥) ينظر: النحو الوافي: د. عباس حسن: ٤/٤٢٢-٤٢٣.

ب ــ إذا تقدم جواب الشرط على أداة الشرط وفعل الشرط.

ج ـــ بعد الأدوات الخاصة بالفعل:((هلا و إلاّ،ولولا، ولو))

دــ إذا وقع خبراً،وكان كوناً عاماً،وغير ذلك من المواقع الأخر إلَّا أنّ النحويين ذهبوا إلى أنَّه لا وجود لفعل محذوف في هذه المسائل المذكورة.لذا فهذه الجمل تامة المعنى عند من يرى لا وجود لفعل محذوف لا في المعنى ولا في التقدير.لذا فهي غير مستقلة صناعة؛ ذلك لأنَّ النحويين بتقديراتهم وتأويلاتهم جعلوا الإسناد فيها غير مقصود لذاته.

روافد البحث

القرآن الكريم

أولا:الكتب المطبوعة:المصادر والمراجع

-أ-

- الأشباه والنظائر في النحو:لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)،تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم،مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط١ ، ١٩٨٥م.
- الأُصول في النحو:لابن بكر محمد سهيل بن السراج النحوي،البغدادي،(٣١٦هـ) تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي مكتبة الرياحين،مركز المحافظة، د.ط ، د.ت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:أبو بركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ)،وبهامشه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد،مطبعة السعادة،القاهرة،ط٤، ١٣٨٠ هـ -١٩٦١م.
- أوضح المسالك إلى أُلفية ابن مالك:لابن محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (٧٦١ هـ) تحقيق،الدكتور محمد مصطفى حلاوي،بيروت لبنان،دار الكتب،إيحاء التراث العربي ،ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الإيضاح العضدي:أبو علي الفارسي (٣٧٧ هـ) ، تحقيق حسن فرهود الشاذلي، مطبعة التأليف : .
- الإيضاح في شرح المفصل:أبو عمر عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب(٦٤٦ هـ)،تحقيق وتقديم الدكتور مسى بن نانالعليلي،مطبعة العاني،بغداد،١٩٣٨م.

-ت-

- التطور النحوي في اللغة: برجشتراسر،أخرجه وصححه الدكتور رمضان عبد التواب،مكتبة الخانجي،القاهرة، مطبعة المجد ، د.ط ، ١٤٢٠هـ - ١٩٨٢م.

-ج-

- جامع الدروس العربية:مصطفى الغلاييني،المطبعة العصرية للطباعة والنشر،صيدا بيروت،لبنان،ط١٣، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها:الدكتور فاضل صالح السامرائي،ط٣،دار لفكر- عمان- الأردن-٢٠٠٩م-١٤٣٠هـ

-ح-

- حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،ومعه شرح بشواهد العيني لأحمد بن محمد المعروف بالصّبّان (١٢٠٦م) تحقيق محمود محمود بن جميل،مكتبة الصفا،ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

-خ-

- الخصائص:أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)،تحقيق محمد علي النجار،عالم الكتب،بيروت،لبنان،ط٢،٢٣١هـ – ٢٠١١م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو:خالد بن عبدالله الأزهري (٩٠٥هـ) تحقيق محمد باسل عيون السُّود،منشورات محمد علي بيضون،دار الكتب العلمية،منشورات لبنان،١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
- الشرح الرضي على كافية ابن الحاجب (٦٤٦ هـ)،رضي الدين محمد بن الحسن،الاستربادي ٦٨٦هـ ، تح، اميل بديع يعقوب، بيروت، لبنان،دار الكتب، منشورات محمد علي بيضون، ط١ ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- شرح الكافية الشافية:لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك الطائي الجياني الشافعي (٦٧٢هـ) ، تحقيق على – عادل أحمد عبد الموجود ، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية ، ط٢ ، ٢٠١٠م.
- شرح المفصل:موفق الدين يعيش بن علي يعيش النحوي (٦٤٣هـ) تحقيق ابراهيم محمد علي،دمشق،دار سعد الدين،ط١ ، ١٣٤٣هـ – ٢٠١٣م.

-ف-

- في النحو العربي قواعد وتطبيق:الدكتور مهدي المخزومي،دار الرائد العربي،بيروت،لبنان،ط٢،١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه:الدكتور مهدي المخزومي،المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ط١ ، ١٩٦٤م

-ك-

- كتاب سيبويه:أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر،تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ط٣ ،الخانجي القاهرة، ٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

-م-

- مدرسة الكوفة ومنهاجها في دراسة اللغة ولنحو:الدكتور مهدي المخزومي،ط٣،دار الرائد العربي– بيروت،لبنان ، ١٤٠٦هـ – ١٩٥٦م.
- معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائي ، مطبعة التعلم العالي في الموصل ، د. ط ، ١٩٨٩م.
- مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب: جمال الدين بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) الدكتور مازن المبارك ، محمد علي جمال حمد الله راجعه سعيد الأفغاني ، ط١ ، د.ت ، الصادق ن ناصر خسرو.

-ن-

- النحو الوافي : الدكتور عباس حسن :انتشارات ناصر خسرو،ط١٣٨٠،٦ش،١٢٢٢هـ.